الموافق الرد على المعتزلة في دعويهم الاستقلال ولا شك ان الايات الدالة على ان جميع
الافعال بخلق الله وايجاده وقضائه وقدره دالة على بطلان القول بالاستقلال
ولا انكار على صاحب الموافق في شيء منها وانما الانكار في تسليمه التعارض بينها
المبني عليه رد شهادتها والرجوع الى غيرها من الدلايل القطعية الظنية واذا دل
النص على ان شفاء الصدور من الشبهات وغيرها في القرآن فلا يرجع عنه الى
غيره فضلا عن وجوب الرجوع بل اللايق الموافق لقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي
للتي هي اقوم وقوله تعالى وانه لهدى ورحمة للمومنين وغيرهما ان يقول اندها
لا تعارض بينهما في التحقيق لان الايات الدالة على ان افعال العباد بخلق الله
وايجاده وقضائه دالة على بطلان الاستقلال فكلما واذا بطل الاستقلال
كان الايجاد المتبادر من نسبة الافعال الى العبد هو الايجاد باذن الله
ومشيته وقضائه لا بالاستقلال فلا تعارض اصلا اذ لا ايجاد للعبد الا بقوة
ولا قوة له الا بالله وما كان بالله فهو لله فقوله الذي بها يوجد باذن الله انما
تغاير قدرة الله المتنزلة اليه المتقدرة بحسب استعداده بالاعتبار لا بالذات
واذا كانت القدرة المتعددة بالاعتبار متحدة بالذات فالمكسوب عين
المخلوق بالذات وغيره بالاعتبار فلا منافاة بين ما يدل على ان الله خالق افعال
العباد وبين ما يدل على ان العباد كاسبوا اعمالهم باذن الله وبالله التوفيق
وكيف يعدل عن القرآن الى غيره وقد قال تعالى لنبينا صلى الله عليه وسلم فاستمسك
بالذي اوحي اليك انك على صراط مستقيم وقال تعالى له اتبع ما اوحي اليك من ربك
لا اله الا هو واعرض عن المشركين وقال تعالى للناقائلين امنوا بالله ورسوله النبي الامي
الذي يومن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون وقال لنا ايضا اتبعوا ما انزل
اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون فالوحي امام وانما جعل
الامام ليوتم به فاذا ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا ومن سلم التعارض وعد اخذ
الوحي الى غيره فلم ياتم به والله المستعان قوله والذي يظهر ان قول الامام
اي العمال لا يدفع التعارض من غير تاويل بل لا بد معه من تاويل احد النوعين
من الاحالة في القرينة لان اسناد الفعل الى الفاعل ظاهر في فعله اياه
بدون

بدون واسطة واسنادها بالواسطة خلاف الظاهر فيكون نوعا من التاويل اقول
اسناد الافعال الى الفاعل انما هو على حسب ما تقتضيه الحكمة فقد يكون بلا واسطة
كحديث ابن عمر عند ابا الشيخ خلق الله اربعة اشياء بيده آدم والعرش والقلم
وجنة عدن وكحديث ابن عمر ايضا عند الديلمي برايجاد الله الملايكة ليكن القلم
القلم وقد يكون بواسطة نحو قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم والله انزل من السماء ماء
فاحيا به الارض بعد موتها وكذلك افعال العباد قد يكون بلا واسطة نحو قاموا
وقعدوا وقد يكون بواسطة نحو كتب بالقلم ونحت بالقدوم فالله خالق كل
شيء حقيقة بواسطة وبلا واسطة كما تقتضيه الحكمة فهو خالق افعال
العبد بقدرة العبد التي هو بها كاسب لفعله فلا مجاز ولا تعارض عند الامام
لانه قابل بان افعال العبد مقدورة عليهم مرادة لله وما شاء الله كان فاذا اراد
الله خلق فعل العبد بقدرة العبد التي هو بها كاسب مراعاة لمقتضى الحكمة
كان ذلك الفعل بخلاف المعتزلة فان افعال العباد ليست مقدورة عليهم عندهم
ولا مرادة له كلها لزعمهم الاستقلال فلا يصح دفع التعارض بهذا الوجه عندهم
فلهذا جعلوا افعال العباد مستثناة من العموم والاستثناء يدل بطلان الاستقلال
وصحة اجتماع الخلق والكسب على شيء واحد كما تبين قوله وقولكم فان ما يدل على
ان جميع افعال العباد بايجاده الخ قد يقال على الوجه المشهور للاشاعرة يندفع
التعارض اذ الاضافة للعبد لكونه محلا له والتاثير لفعل الله واضافته الله خلقا
واختراعا حقيقة فلا تعارض بخلافه على مذهب الامام فانه يلزم ان يكون نسبته
للعبد حقيقة لانه اثره ونسبته للرب انما هو لكونه موجدا للسبب لا له ولو
كان موجدا موثرا لكان التعارض بحاله اقول لو صح نفي التاثير بالاذن بالكلية
اندفع التعارض بما ذكر على المشهور لكنه لا يصح لدلالة النص ومقتضى
الاجماع على التاثير بالاذن واما ما اورد على الامام من لزوم نسبة الفعل
الى الملك مجازا فانما يتم اذا لم يخلق الله فعل العبد بقدرة العبد التي هو بها
كاسب لكنه قد تبين انه تعالى خالق فعل العبد بقدرة العبد وبه يظهر
انه تعالى اذا كان موجد الفعل العبد لم يكن التعارض بحاله بل التعارض مندفع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)